

في بؤرة
الضوء

غزة الأشخاص المهجرون داخلياً

نيسان/أبريل 2016

شهد قطاع غزة منذ عام 2008 ثلاث موجات كبيرة من تصعيد النزاع المسلح أدت إلى عدد كبير من المهجرين داخليا. وفي ذروة التصعيد الأخير في تموز/يوليو-أب/أغسطس 2014 تمّ تهجير ما يقرب من 500,000 شخص، أي 28 بالمائة من السكان، من منازلهم. ومنذ منتصف آب/أغسطس حتى كانون الأول/ديسمبر 2015، أجرت مجموعة المهجرين داخليا برئاسة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عملية إعادة تسجيل ومسحاً لمشروع موجز بيانات مواطني الضعف (VPP) استهدف أكثر من 16,000 أسرة دُمرت منازلهم خلال الأعمال العدائية في عام 2014. وجمع المسح معلومات مفصلة حول الظروف المعيشية الحالية والاحتياجات المطلوبة للمهجرين داخليا، وسيتم عرض النتائج الرئيسية في هذا التقرير. وتمّ إطلاع جميع المعنيين على النتائج على شكل قاعدة بيانات موحدة لتحسين التنسيق ووضع البرامج وخطط الدعم والمناصرة الإنسانية. تم إعادة بناء ما يقرب من 3000 من المنازل التي دمرت أو أصيبت بأضرار بالغة أو التي أصبحت صالحة للسكن.



الشجاعة، كانون ثاني/يناير 2016،

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

www.ochaopt.org

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory

P. O. Box 38712 East Jerusalem 9138602 | tel +972 (0)2 582 9962 | fax +972 (0)2 582 5841 | ochaopt@un.org



facebook.com/ochaopt

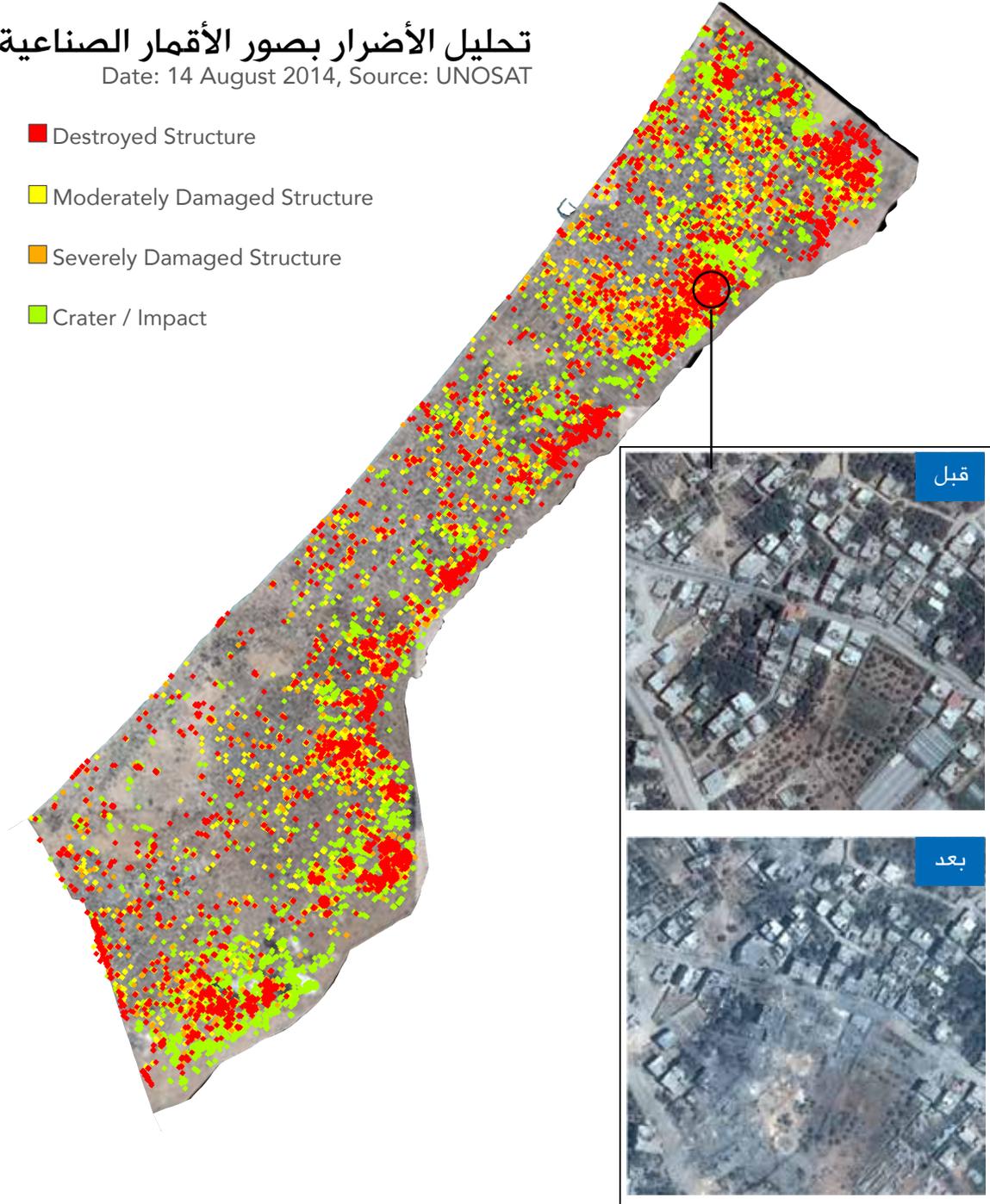
Coordination Saves Lives



تحليل الأضرار بصور الأقمار الصناعية

Date: 14 August 2014, Source: UNOSAT

- Destroyed Structure
- Moderately Damaged Structure
- Severely Damaged Structure
- Crater / Impact

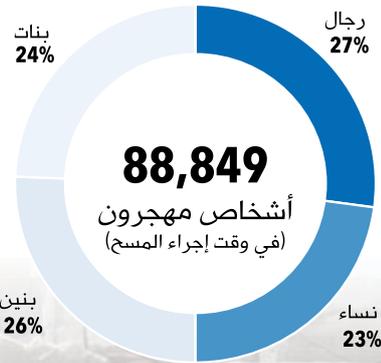
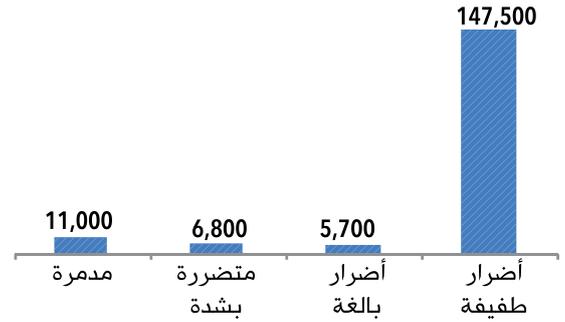
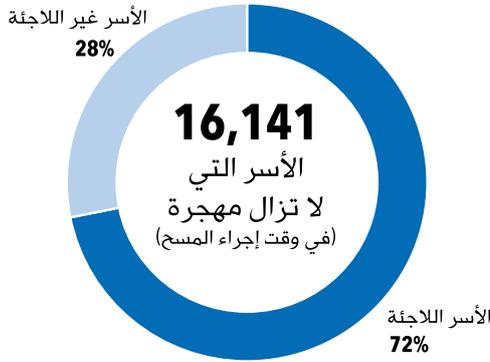


الأعمال القتالية في عام 2014: تدمير غير مسبوق للمنازل

“ ما يقدر بـ 1,3 مليون شخص يحتاجون لمساعدات إنسانية في قطاع غزة في عام 2016. نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2016، الأرض الفلسطينية المحتلة

الأعمال القتالية في عام 2014: تدمير غير مسبوق للمنازل شهد قطاع غزة في عام 2014 تصعيدا هو الأكثر دموية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. وتفيد الأرقام أن 2,251 فلسطينيا تقريبا، من بينهم 1,465 مدني قتلوا، إضافة إلى إصابة ما يقرب من 11,000 آخرين.¹ وتعرضت البنية التحتية – بما في ذلك المرافق التعليمية والصحية ومنشآت المياه والصرف الصحي والطاقة – لأضرار بالغة.² (انظر خارطة القمر الصناعي).

تقييم نهائي لأضرار المنازل

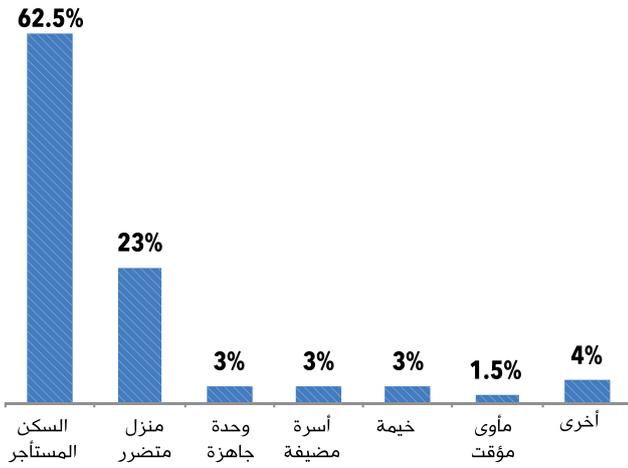


دُمّر ما يقرب من 11,000 وحدة سكنية بالكامل وتضررت 6,800 وحدة سكنية بشكل كبير جراء الأعمال القتالية في عام 2014؛ إلى جانب ما يقرب من 18,000 منزل أصبحت غير صالحة للسكن، أي ثلاثة أضعاف الرقم الناتج عن الصراع في كانون الأول/ديسمبر 2008 – كانون الثاني/يناير 2009.³ استخدمت دراسة مسح المهجرين داخليا 18,000 من المنازل الغير صالحة للسكن كنقطة انطلاق ولكن ركز تقييم الأضرار على الضرر الهيكلي للمنازل وليس على وضع تشريد الناس أو نقاط ضعف أخرى. وكان عدد من الأسر التي فقدت في الواقع منازلهم أقل، 16,965، حيث يمتلك بعض الناس أكثر من منزل غير صالح للسكن ولذلك استبعد تكرار السجلات. وكان ما يقرب من 16,141 أسرة ما زالت مهجرة خلال إجراء المسح.

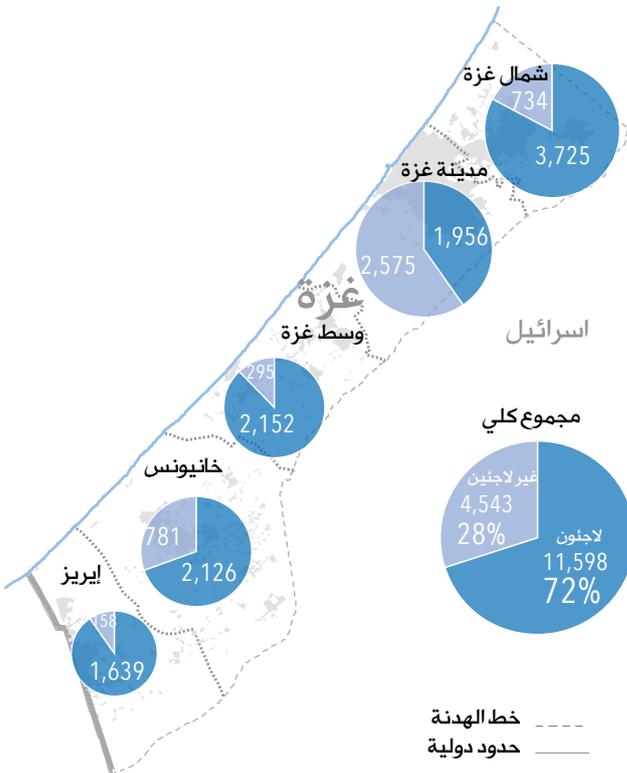


وضع المأوى الحالي للمهجرين داخليا

السكن الحالي



خارطة المهجرين داخليا حسب المحافظة



هجر ما يقرب من 500,000 شخص داخليا في ذروة الأعمال القتالية في عام 2014 في مدارس وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، والمدارس الحكومية ومراكز الإيواء غير الرسمية، ولدى أسر مضيضة. وفي أعقاب وقف إطلاق النار في آب/أغسطس 2014، غادر غالبية المهجرين مراكز إيواء الطوارئ أو الأسر المضيضة، لكن ما يقرب من 90,000 شخص ما زالوا مهجرين في وقت إجراء هذا المسح، وغالبيتهم تنقلوا عدة مرات.

يعيش المهجرون داخليا في ظروف إيواء متنوعة، حيث يعيش ما يقرب من ربعهم فوق ركام منازلهم المهتمة. وأفاد غالبية الذين شملهم المسح أنهم يعيشون في مساكن مستأجرة؛ ونظرا للنقص في وحدات الإيجار الرسمية المتاحة في سوق غزة، عمد العديد من المهجرين داخليا الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم يعيشون في مساكن مستأجرة إلى ترتيبات بديلة. وتشمل هذه الترتيبات العيش في غرف تخزين، ووحدات غير مكتملة، وشقق دون المستوى المطلوب في مباني الأقارب أو الجيران، أو مع الأسر الممتدة بينما يستخدمون مساعدات الإيواء المؤقت النقدية لدعم احتياجاتهم الأكثر إلحاحا أو المساهمة في مصروف الأسرة. وقد أظهر ما يقرب من 50 بالمائة ضعفهم بالتعبير عن القلق من أنهم قد يجبرون على مغادرة مكان إقامتهم الحالي.

من الأسر المهجرة داخليا الذين كانوا يملكون مساكنهم الأصلية الآن يستأجرون

62%

من الأسر المهجرة داخليا يخشون الاضطرار إلى الانتقال من الموقع الحالي

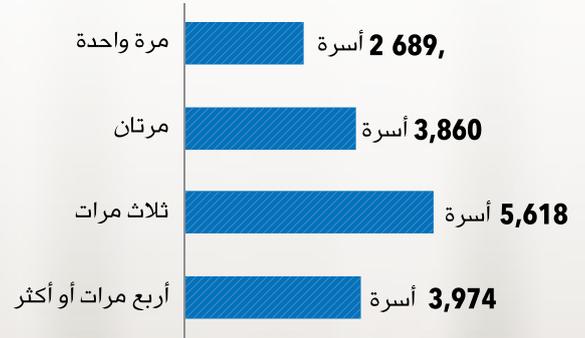
49%

بالمائة من المهجرين داخليا يعيشون في منازلهم المتضررة

23%

معدل تنقل الأسرة
المهجرة داخليا

2.4



دراسة حالة: عائلة سعودي

فاطمة مرضي سعودي 56 عاما، أرملة وأم لثمانية أطفال من حي الشجاعية وهو احد المناطق الأكثر تضررا من الأعمال القتالية في عام 2014. تضرر منزل أسرتها بشدة، لكن فاطمة لا تزال مضطرة لتسديد الأموال للبنك الذي منحها قرضا لبناء المنزل. فاطمة، وثلاثة أبناء غير متزوجين، وابن متزوج وأسرته كلهم يعيشون في وحدتين سكنيتين جاهزتين قدمتها وزارة الأشغال العامة والإسكان.

عاد اثنان من إخوة فاطمة للعيش في منزل الأسرة الذي أصيب بأضرار بالغة. وقد أوضح أخوها عبد الله، "خلال تقييم الأضرار، طلبوا منا إخلاء المنزل لأنه غير صالح للسكن ومن الممكن أن يكون خطيرا، ولكن ليس لدينا مكان آخر نذهب إليه". استأجر عبد الله وأسرته شقة لكنهم غادروها بعد ثلاثة أشهر عندما لم يعودوا قادرين على دفع الإيجار.

أجرى الأخوان بعض الإصلاحات الصغيرة في منزل الأسرة وذلك باستخدام المواد التي عثروا عليها بين الأنقاض. وقد وقعت فاطمة أيضا في الديون لإجراء بعض التوصيلات الأساسية للمنزل. ولم تتلق أسرة سعودي أية مساعدات للإصلاح، لكنهم أبلغوا بأنهم سوف يكونوا مؤهلين للحصول على المنحة الكويتية لإعادة الإعمار.

مواطن ضعف المهجرين داخليا



”يبقى الحصار على غزة شكلا من أشكال العقاب الجماعي ويقوّض الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، المدنية والسياسية“
تقرير الأمين العام؛ حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، 20 كانون الثاني/يناير 2016، الفقرة 40.

في غزة، أدّى الحصار المستمر منذ ثماني سنوات، وثلاث حالات تصعيد كبيرة في الأعمال القتالية في ست سنوات، إلى تدمير البنية التحتية الأساسية، وتقديم الخدمات، وسبل العيش وآليات التكيف. واستنادا إلى البيانات التي تم جمعها من خلال مسح المهجرين داخليا، لا يزال ما يقرب من 90,000 فلسطيني في غزة مهجرين ويواجهون مجموعة من المخاوف المتعلقة بالحماية، بما في ذلك الاكتظاظ، والوصول المحدود إلى الخدمات الأساسية، والمخاطر الناتجة عن الذخائر غير المنفجرة والتعرض لمواجهة سوء الظروف الجوية صيفا وشتاء. وقد أدى ذلك إلى تفاقم حالة الضعف لبعض الفئات، وخاصة الأسر التي تتولى مسؤوليتها نساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة.

حصار غزة

1,8 مليون فلسطيني محتجزين في غزة، ومحرورين من حرية الوصول إلى باقي مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة أو العالم الخارجي. وقد قوضت القيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي وتمّ تشديدها في حزيران/يونيو 2007 الظروف المعيشية في قطاع غزة وجزأت الأرض الفلسطينية المحتلة وفتت نسيجها الاقتصادي والاجتماعي. تعالج هذه القيود المفروضة على الوصول كتدابير أمنية أساسية تهديدات خطيرة على سكان إسرائيل. في عام 2015، زادت السلطات الإسرائيلية بشكل كبير عدد تصاريح الخروج الصادرة للفلسطينيين. ولكن، لا يزال أولئك المؤهلون للحصول على مثل هذه التصاريح يشكّلون أقلية صغيرة، وهم في الأساس المرضى، ورجال الأعمال وموظفو المنظمات الدولية. وقد تفاقمت عزلة غزة نتيجة القيود التي تفرضها السلطات المصرية على معبرها الوحيد المخصص للمسافرين، معبر رفح، والذي بقي مغلقا على نطاق كبير، بحجة مخاوف أمنية، منذ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2014، بما في ذلك أمام المساعدات الإنسانية.

من الأسر المهجرة داخليا أفادوا بأن التنوع الغذائي تدهور إلى وضع سيئ.

71%

من الأسر المهجرة داخليا أفادوا أن أكثر من ثلاثة أشخاص يشتركون في غرفة نوم واحدة.

45%

من الأسر المهجرة داخليا أفادوا أن استهلاك الطعام تراجع.

43%

من الأسر المهجرة داخليا أفادوا بأن أسرتهم معرضة لحالات سوء الأحوال الجوية من أمطار، أو ارتفاع الحرارة أو البرودة الشديدة.

31%

دراسة حالة: مهجرون ومعاقون

أبو محمد يبلغ من العمر 53 عاما، أب لتسعة أفراد، أصبح من المهجرين داخليا عندما دمر منزله في بلدة بيت حانون، والذي يأوي أسرة ممتدة من 38 فردا، خلال الأعمال القتالية في عام 2014. وبعد أن أقام في البداية في مأوى مؤقت في موقع منزلهم المهدم، تمكنت أسرة أبو محمد من الانتقال إلى بيت متنقل في موقع تهجير مؤقت في بيت حانون في أيار/مايو 2015. ولا تزال الأسرة تعيش هناك؛ وقد تلقوا جزءا من المنحة السعودية لإعادة الإعمار، وبدأت مؤخرا بعملية إعادة الإعمار.

تتفاقم الصعوبات التي يواجهها أبو محمد باعتباره من المهجرين داخليا لكونه معاقا: فهو مصاب بالشلل من الورك إلى الأسفل منذ أن كان في الثامنة العمر ولا يستطيع المشي. وتعاني زوجته أيضا من الشلل في ذراعها اليسرى وجزء من ساقها. وأصيب أحد أبنائهم في الرأس عندما ضربت نيران اسرائيلية المأوى في بيت حانون خلال الأعمال القتالية، مما أسفر عن مقتل عدد من أفراد الأسرة الممتدة.

تم تدمير كرسي أبي محمد الكهربائي المتحرك خلال الأعمال القتالية ويضطر أولاده الآن لحمله إلى كل مكان. ولأنه رب الأسرة، من المستحيل تقريبا إعادة بناء أو تحسين ظروف المأوى للأسرة دون أن يتنقل ويتحرك. "كل ما أحтаجه هو الكرسي الكهربائي المتحرك خاصتي حتى أتمكن من التحرك مرة أخرى كما كنت قبل الحرب".

الأسر المهجرة داخليا

من أفراد الأسرة
توفوا (225)
ذكور/93 إناث

318

يعانون من
الإعاقات (402)
ذكور/229 إناث

631

يحتاجون لرعاية
صحية متواصلة
(619 ذكور/402
إناث)

1,021

الضعف على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)



أسر تحت مسؤولية نساء مهجرة داخليا

10.2%	كنسبة مئوية من الأسر المهجرة ومع عدم وجود أي من أفراد الأسرة العاملين
59%	انتقلوا مرة أو مرتين
41%	انتقلوا 3 مرات أو أكثر
47%	في ظروف المأوى الضعيفة الخشية من الاضطرار للانتقال
74%	الاعتماد على المساعدات الإنسانية
75%	اقتراض المال
81%	شراء المواد الغذائية عن طريق الاستدانة

تقدم عملية تحديد جوانب الضعف للمهجرين داخليا، من خلال عدد من المؤشرات، الأدلة على كيف أن للنوع الاجتماعي (الجندي) اقتران بالوظائف والعادات التي تحدّد نقاط الضعف بين المهجرين داخليا فيما يتعلق بمجموعة الاحتياجات الإنسانية، والوصول المختلف للخدمات والمساعدات الإنسانية، والقدرة على التكيف مع التهجير.

تأثير التهجير على دور النساء في الرعاية



من الأسر المهجرة داخليا يعتمدون على مصادر المياه المنقولة بالشاحنات.

74%

من الأسر المهجرة داخليا أشاروا إلى أن كمية المياه المنزلية غير كافية.

60%

أمن وسلامة النساء والفتيات



من الأسر ذات الإناث من الأفراد يعتقدون أن الحرب أدت إلى زيادة العنف المبنى على النوع الاجتماعي.

أكثر من
70%

الإناث المهجرات داخليا يعشن في ظروف إيواء تفتقر لشروط الأمن والسلامة، وحفظ الكرامة والخصوصية، بما في ذلك اللواتي يعشن في الخيام ومراكز الإيواء المؤقتة، والبيوت المدمرة، أو في العراء.

أكثر من
30%

ونظرا لانقسام الأدوار بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني فإن النساء في العادة هن المسؤولات عن أعمال الرعاية المتعلقة بأسرهن التي غالبا ما تكون كبيرة وممتدة⁴ أدى انقطاع الكهرباء ونقص المياه، وخاصة في الأسر التي لديها أعداد كبيرة من الأطفال، إلى جانب مسؤولية رعاية المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى زيادة عبء الرعاية على النساء. وهذا يترك النساء مع وقت أقل للانخراط في النشاط الاقتصادي المربح (سواء كان رسميا، أو غير رسمي أو العمل في الزراعة كمصدر لكسب الرزق)، وبالتالي بقيت معدلات التبعية الاقتصادية مرتفعة الأمر الذي يزيد من حالة ضعف السكان.

الأطفال المهجرون داخليا



”يحتاج حوالي 225.000 طفل في غزة الى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات حماية الطفل، وأكثر من 33,000 من الأطفال الأكثر عرضة هم بحاجة إلى إدارة قضية حماية الطفل الفردي“

تقرير نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية 2016،
الأرض الفلسطينية المحتلة

في غزة، تفاقم التأثير المتراكم للحصار والتصعيد المتكرر على رفاه الأطفال وأمنهم المادي من خلال الأعمال القتالية في عام 2014، والتي أدت إلى وفاة 551 طفلا وإصابة 3,436 آخرين، وكثير منهم بقوا مع إعاقة دائمة. وأصبح أكثر من 1,500 طفل أيتام، وما يقدر بـ 27,000 طفل دمرت منازلهم بالكامل وكان 44,000 طفل مهجرين في وقت إجراء المسح.

كما أكدت النتائج، وجود مؤشرات على تغييرات في سلوك الأطفال نتيجة الضغوطات النفسية.⁵ ومعظم الأطفال في غزة معرضون إلى مخاطر الذخائر غير المنفجرة، ويكونوا عرضة للخطر بصفة خاصة عندما يلعبون في المناطق المتأثرة بالنزاع،⁶ مسلطين الضوء على الحاجة المستمرة لزيادة الوعي، وخاصة بين الأطفال.

مخاوف بشأن حماية الأطفال



تم الإبلاغ عن 364 طفل تركوا الدراسة،
307 منها كانوا من الذكور، وغالبا
نتيجة للجوء الأسر إلى تشغيل الأطفال
كألية للتكيف.

364

44,000 طفل لا يزالون مهجرين.

من الأسر المهجرة داخليا أفادوا أنه لا
يوجد مكان آمن للأطفال كي يلعبوا.

55%

من الأسر المهجرة داخليا أفادوا عن
زيادة في التوتر النفسي الاجتماعي لدى
أطفالهم، ولكن 6 بالمائة فقط أفادوا
أنهم تلقوا دعما نفسيا اجتماعيا.

58%



آليات التكيف للمهجرين داخليا

ما هي الإستراتيجيات التي اعتادت أسرته استخدامها لتدبر الأمر في العام الماضي؟

أدى النزاع الطويل الأمد، والصدمات المتكررة، والقيود المستمرة المفروضة على حرية الحركة، وتقييد القدرات الإنتاجية إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض دخل الأسر في غزة، وتعاني 47 بالمائة من الأسر في غزة من انعدام الأمن الغذائي⁷. وكشفت الدراسة المسحية أن شراء المواد الغذائية عن طريق الاستدانة هي آلية التعامل الأكثر استخداما بين المهجرين داخليا، يغرقون في الغالب بالديون من تجار التجزئة. وبالرغم من أن معظم الأسر المهجرة داخليا يشيرون إلى أنهم لا يزالون يستهلكون ثلاث وجبات يوميا، فإن الغالبية يشيرون أيضا إلى انخفاض في استهلاك الأغذية وتنوعها، مشيرين إلى مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي.

من المهجرين داخليا يشتركون معظم
غذائهم بواسطة الاستدانة

87%

أموال مقترضة

81%

ممتلكات الأسرة المباعة

31%

تقاسموا التكلفة مع أسرة مضيضة

14%

يعتمدون على المساعدات الإنسانية

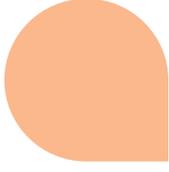
70%

في مرحلة ما عاشوا مع أسرة مضيضة

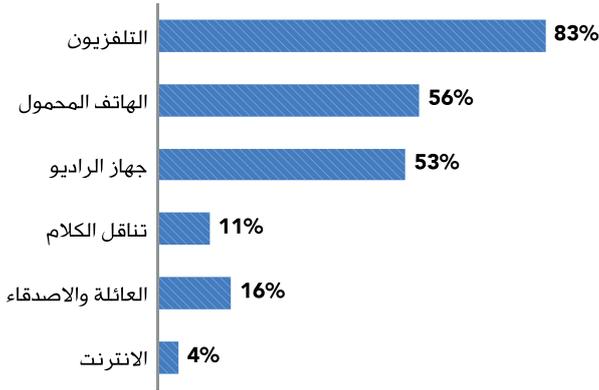
20%



وصول المهجرين داخليا إلى المعلومات



ما هي قنوات الاتصال الرئيسية الثلاث المتوفرة لديك الآن؟



وجدت نتائج الدراسة المسحية أن الأسر المهجرة داخليا تعتمد بشكل أكبر على أجهزة التلفزيون، والهواتف المحمولة وأجهزة الراديو للحصول على المعلومات. "الأهل والأصدقاء" وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي لوحظ أنها مصادر شائعة للمعلومات.

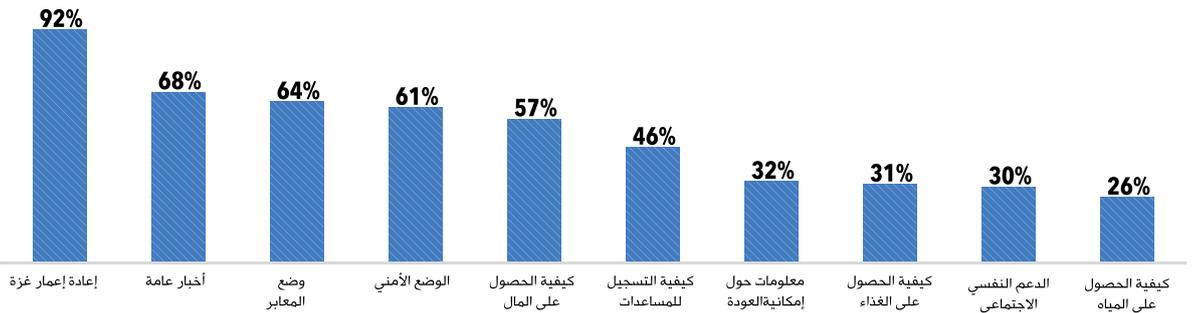
ومن حيث نوع المعلومات التي تريدها الأسر المهجرة داخليا بشكل أكبر، كانت المعلومات عن الوضع العام في المرتبة الأعلى، مع المعلومات عن جهود إعادة الإعمار، والأخبار العامة، وعن حالة المعابر وعن الوضع الأمني لاحقا. وقد تم تتبع هذه المعلومات عن قرب بالمزيد من المعلومات العملية، بما في ذلك كيفية الوصول إلى الدعم المالي وكيفية التسجيل للحصول على المساعدات.

مشاركة المجتمع ومسح المهجرين داخليا

يجب أن يكون المتضررين في صميم أي استجابة إنسانية ويلزم المجتمع الإنساني نفسه بتعزيز مسؤوليته عن الأشخاص المتضررين.⁸ والأمر الحاسم لذلك هو التأكد من أن الأشخاص المتضررين قادرين على الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها ويقدمون ملاحظاتهم وأن وكالات الإغاثة تشترك مع المجتمعات في جميع مراحل الاستجابة. وتعتبر المعلومات والاتصالات على مستوى العالم كأشكال هامة في الإغاثة، وهي مهمة مثل الماء والغذاء والمأوى. ودون الوصول إلى المعلومات، لا يمكن للأشخاص المتضررين الوصول إلى الخدمات أو اتخاذ أفضل القرارات لأنفسهم ومجتمعاتهم.

كانت المشاركة المجتمعية عنصرا أساسيا في عملية إعادة تسجيل المهجرين داخليا. أنشئت مجموعة المهجرين داخليا آلية للملاحظات والتعليق من قبل الأشخاص المهجرين داخليا، وهي نظام تنبيه بواسطة الرسالة القصيرة يتم من خلالها وضع المهجرين داخليا في حالات عملية إنشاء ملفات التعريف، ويعتبر بمثابة الخط المرجعي الساخن الذي زوّد المهجرين داخليا بمعلومات حول مكان الوصول إلى الخدمات والمساعدات. وأدرجت أسئلة لتقييم احتياجات المعلومات للمجتمعات وقنوات الاتصال المفضلة في عملية إنشاء ملفات التعريف، بناء على توجيهات عالمية، وذلك حتى يفهم مقدمو المساعدات بشكل أفضل كيف يستجيبون للاحتياجات.⁹ تمت صياغة المادة باللغة العربية لشرح العملية، الغرض منها والشركاء للمجتمعات. وأخيرا، تدريب المتطوعين، بعضهم من المهجرين داخليا أنفسهم، بما في ذلك وحدة نمطية حول المشاركة مع المجتمعات المحلية في الميدان.

ما هو نوع المعلومات التي تود أن تحصل على المزيد منها في هذه اللحظة؟



حلول دائمة للمهجرين داخليا



آلية إعادة إعمار غزة هي اتفاق مؤقت بين حكومة فلسطين وحكومة إسرائيل، بوساطة من الأمم المتحدة عقدت في أيلول/سبتمبر عام 2014، لتسمح بدخول المواد "ذات الاستخدام المزدوج"، بما في ذلك مواد البناء اللازمة لإصلاح وإعادة بناء المساكن الخاصة والبنية التحتية التي تضررت أو دمرت أثناء الأعمال القتالية، وكذلك مشاريع جديدة لا علاقة لها بالأضرار التي حدثت أثناء الأعمال القتالية.

ولكن، بسبب القيود الإسرائيلية المستمرة،¹¹ وببطء صرف التعهدات التي قدمتها الدول الأعضاء لإعادة الإعمار؛ وعدم قدرة حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية على تولي مهامها الحكومية بفعالية في غزة، بما فيها الموافقة على الطلبات المقدمة لآلية إعادة إعمار غزة، كان التقدم في إعادة الإعمار للمهجرين داخليا بطيئا بعد سنة ونصف السنة من انتهاء الأعمال القتالية، وبعد فصل شتاء ثاني. يمكن زيادة إعاقة جهود إعادة الإعمار من قرار السلطات الإسرائيلية في 3 أبريل 2016 بتعليق استيراد الاسمنت إلى القطاع الخاص في غزة "بعد مزاعم بأن كمية كبيرة تم تحويلها من المستفيدين الشرعيين المعدة لهم، والاعتراف بأن "أولئك الذين يسعون للربح يسرقون من شعبهم من خلال انحراف المواد وزيادة معاناة الفلسطينيين في غزة".¹²

اعتبارا من نهاية شباط/فبراير 2016، كان ما يقرب من 15 بالمئة (3,000) من بين ما يقرب من 18,000 منزل مدمر أعيد بناؤه أو إصلاحه بعد تلقي المساعدات النقدية من وكالات الأمم المتحدة أو الدعم الدولي الآخر.¹³ وتستمر حاليا عملية إصلاح وإعادة بناء 3,600 منزل إضافي، أو 20 بالمئة من العبء الإجمالي. وقد تأكد التمويل لما يقرب من 4,500 منزل (25 بالمئة من العبء الإجمالي) لإصلاح أو إعادة البناء في عام 2016، مما يترك فجوة في التمويل لـ 6,600 منزل (أو ما يقرب من 37 بالمئة من العبء الإجمالي).

كانت العقبات أمام دخول كميات كبيرة من مواد البناء اللازمة لإصلاح وإعادة بناء المنازل إلى غزة تشكل تحديا كبيرا. فخلال السنوات 2007-2010 لم تدخل أي مواد تقريبا، ولكن خلال السنوات 2010-2014 كان استيراد هذه المواد إلى غزة محصورا في المنظمات الدولية (عقب إجراء طويل للموافقة)، ولكن ليس للقطاع الخاص أو لبرنامج المساعدة الذاتية الخاص بالمأوى.

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، ومواد البناء لإصلاح المنازل تدخل في إطار "تيار إصلاح المساكن" لآلية إعادة إعمار غزة. وقد أدى إدخال "التيار السكني" لآلية إعادة إعمار غزة في تموز/يوليو 2015 إلى زيادة ملحوظة في عدد الشاحنات التي تدخل غزة وتمكين لمستفيدين من الوصول إلى المواد سواء لإعادة بناء المنازل التي دمرت بالكامل أو بناء المساكن الجديدة¹⁰ وهو أمر مهم للغاية لمواجهة النقص في المساكن نتيجة للنمو الطبيعي وجراء النزاعات السابقة، والمقدرة مجتمعة بما يقرب من 70,000 وحدة سكنية.

في وقت إجراء المسح

من الأسر المهجرة داخليا لم
يبدأوا بعد بإصلاح المنازل

63%

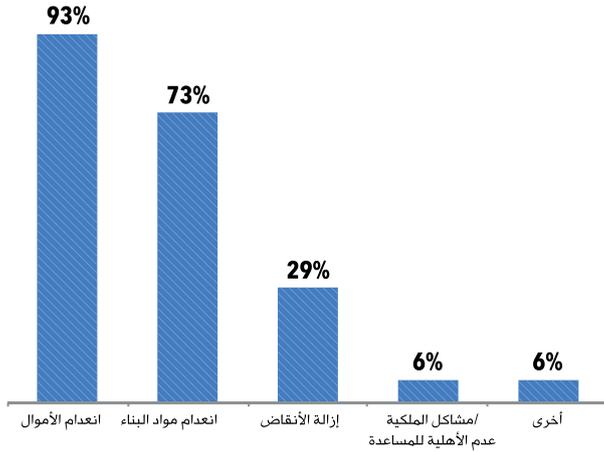
من الأسر المهجرة داخليا الذين بدأوا
بالإصلاحات استخدموا المساعدات
الإنسانية لإصلاح منازلهم

61%

من الأسر المهجرة داخليا الذين
بدأوا بالإصلاحات وقعوا في
الديون لإصلاح منازلهم

55%

العقبات أمام إصلاح المنازل



أكد المهجرون داخليا أن النقص في المال ومواد البناء يشكل العقبة الرئيسية أمام إصلاح منازلهم. وأكد ما يقرب من 1,000 أسرة مهجرة داخليا العقبات المتعلقة بالملكية وحياسة الأراضي، مما يعني أن منزلهم المدمر بئى دون التصريح المطلوب على أرض الحكومة أو أرض الوقف، ويدل على أنهم غير مؤهلين للحصول على مساعدة إعادة البناء في الموقع الأصلي.

"فقدت منزلي، فقدت كل شيء".

منزل أسرة مسعد عطا الله أبو الجديان، من سكان بلدة بيت لاهيا، دمر بالكامل خلال الأعمال القتالية في عام 2014. "نجحنا في زيارة منزلنا خلال وقف إطلاق النار المؤقت بعد 25 يوما من الأعمال القتالية. وجدنا منزلنا وما يقرب من 95 منزلا آخر في المنطقة قد دمروا بالكامل. كنا مصدومين وعاجزين؛ ضاع كل شيء، كل شيء كالفحنا من أجل بنائه. لقد عملت طوال حياتي حتى يكون لي منزل خاص بي، ثم جاءت الجرافات الإسرائيلية ودمرتة في ثوان".

وبعد عدد من التنقلات بين مراكز الإيواء المؤقتة، أقام مسعد وأسرته مأوى مؤقت من البلاستيك والقماش قرب منزلهم المدمر حيث لا يزالون يقيمون. وقد تلقوا مساعدة منتظمة للإيجار من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، آخر منحة كانت في كانون الأول/ديسمبر عام 2015. ولكن، بما أن منزل أسرتهم بئى دون تصريح على الأراضي الحكومية، فإنهم غير مؤهلين للحصول على منحة إعادة الإعمار ما لم يجدوا موقعا بديلا في مكان آخر.



صورة بواسطة مكتب تسيير الشؤون الإنسانية

مسعد عطا الله أبو الجديان، بيت لاهيا

التوصيات

بالمعدل الحالي، سوف يستغرق الأمر سنوات لتلبية احتياجات إعادة الإعمار والإصلاح الكبيرة، إضافة إلى الإحباط العام للسكان بعد سنوات من القيود المفروضة على الحركة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. إن إعادة الإعمار على نطاق واسع في غضون فترة زمنية معقولة، وإتاحة الفرصة لإيجاد حل دائم لمحنة المهجرين داخليا، بما في ذلك من النزاعات السابقة، أمر ضروري لتقليص حالة الضعف، وتمكينهم من الحصول على حقوقهم الإنسانية، وتجنب بيئة مواتية لجولة جديدة من العنف. مثل هذا الحل يتطلب مجموعة من الإجراءات، بما في ذلك:

3 **حشد قوي ومناسب التوقيت للموارد من المجتمع الدولي.**

2 **إلى جانب قدرة السلطات الفلسطينية المختصة على أداء مهامهم الحكومية بشكل فعال**

1 **الرفع الكامل للقيود المفروضة على استيراد مواد البناء**

"لقد عدت لتوي من غزة حيث زرت حي الشجاعية الذي دُمّر خلال النزاع في عام 2014. وكان الأمر مشجعا في الواقع أن نرى تغييرات إيجابية واضحة وبناء جديد، حيث تولد الحياة من جديد من تحت الأنقاض. ولكنني أدرك جيدا أيضا أن العمل لم يبدأ بعد في منازل تعود لما يقرب من 74 بالمائة من الأسر التي هُجرت في عام 2014. ولكن لن تكون إعادة بناء منازلهم كافية. يجب علينا ضمان السلام والتركيز على بناء غزة في المستقبل. وهذا يعني توفير المياه النظيفة والطاقة الكافية، وخلق فرص العمل واقتصاد مستدام، واستعادة حرية التنقل للناس والبضائع، وفوق كل ذلك، ضمان التكامل بين الضفة الغربية وغزة تحت سلطة فلسطينية ديمقراطية وشرعية واحدة."

نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

إيجاز أمام مجلس الأمن بشأن الوضع في الشرق الأوسط، 18 شباط/فبراير 2016.

عملية إعادة تسجيل المهجرين داخليا وتحديد جوانب الضعف



منذ الأعمال القتالية لعام 2014 في غزة، تم تقديم استجابات كبرى للمهجرين داخليا من حيث الحماية، والمساعدات الغذائية ومساعدة المأوى المؤقت. ولكن، تعطلت قدرة العاملين في المجال الإنساني على الاستجابة لاحتياجاتهم بسبب ثغرات كبيرة في التسجيل وتحديد جوانب الضعف، اللازمة لإنشاء الموقع الحالي للمهجرين داخليا، وظروف معيشتهم ونقاط ضعفهم.

خلال الأعمال القتالية، أجرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ووزارة الشؤون الاجتماعية تسجيلاً أولياً للمهجرين داخليا، ولكن بعد وقف إطلاق النار في آب/أغسطس 2014، غادر معظم المهجرين داخليا مراكز الإيواء الطارئة الخاصة بهم أو الأسر المضيفة دون إجراء عملية شطب منظمة. بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2015، قامت عملية إعادة التسجيل وتنميط جوانب الضعف، بمبادرة بين الوكالات والمجموعات بتنسيق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية،¹⁴ بإجراء زيارات ميدانية لما يقرب من 18,000 أسرة لا تزال مهجرة، من أجل تحديد الاحتياجات، وتحسين الاستجابات والدفاع عن حقوقهم. وعملت العملية أيضا على تحسين مستوى الجاهزية لحالات الطوارئ في المستقبل، حيث أدت إلى إنشاء هيكليات التنسيق المحلية واستمارة تسجيل موحدة. وقد تم نشر ما يقرب من 240 عاملا ميدانيا لجمع البيانات على مستوى الأسرة، مشكّلين شبكة جامعي معلومات محلية وموظفين مدربين يمكن نشرهم في حالات

الطوارئ في المستقبل. استخدمت نتائج المسح لأغراض التشغيلية خلال هذه العملية، مع حالات حرجة أُحيلت إلى الجهات المناسبة للاستجابة الفورية. ونتيجة للعملية، هناك الآن قاعدة بيانات موحدة حول جميع أولئك الذين فقدوا منازلهم نتيجة للنزاع في عام 2014، باستثناء جزء ضئيل من المهجرين داخليا الذي يقدر بأقل من واحد بالمائة، والذين لم يكن بالإمكان تتبعهم أو رفضوا المشاركة. سوف تكون قاعدة البيانات متاحة على الانترنت أمام الجهات الإنسانية والإنمائية العاملة، وصناع القرار لزيادة فهم وضع المهجرين داخليا، واحتياجاتهم، ومواطن الضعف والمخاطر التي تهددهم.

الهوامش

1. أرقام الوفيات، لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن النزاع في غزة عام 2014. بيانات الإصابات من وزارة الصحة الفلسطينية. وقد حددت المنظمة الدولية للمعوقين 2,090 شخصا يعانون من إصابات تتطلب إعادة تأهيل و4,385 شخصا ذوي إعاقات كضعفاء بشكل خاص. تقرير مشروع الاستجابة للطوارئ في غزة "شفاء الجروح"، الصادر عن المنظمة الدولية للمعاقين، آذار / مارس 2015.
2. "تضررت 262 مدرسة على الأقل في غارات جوية إسرائيلية. ثلاث مدارس حكومية دمرت بالكامل و23 مدرسة على الأقل تضررت بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، تضرر 274 روضة أطفال. "الأطفال والنزاع المسلح، تقرير الأمين العام، 5 حزيران / يونيو 2015، الفقرة 98. دمرت ثلاثة عشر مبنى تابعة لمقدمي الخدمات الصحية العامة والخاصة وتضررت 104 أثناء النزاع، تقييم القطاع الفرعي للصحة التفصيلي للاحتياجات واستراتيجية الإنعاش. وحدد شركاء فريق التغذية والصحة 80,000 شخص يعانون من الوصول المحدود إلى الخدمات الصحية نتيجة لتدمير المرافق الصحية التي تخدم مجتمعاتهم مباشرة (الشجاعة، جحر الديك وخزاعة).
3. مجموعة المأوى فلسطين: التقرير الشهري لمجموعة المأوى، كانون ثاني/يناير 2016. خلال عملية "الرصاص المصوب"، دمر أو تضرر بشدة 6268 منزلاً؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2010. سنة واحدة بعد غزة -تقييم احتياجات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، ص. 9
4. متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة هو 6,3 مع معدل خصوبة كلي يبلغ 4,3 لكل امرأة، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، تقرير دائرة الصحة السنوي لعام 2014، <http://www.unrwa.org/resources/reports/health-department-annual-report-2014>
5. مجموعة العمل لحماية الطفل في غزة، تقرير التقييم السريع لحماية الأطفال، تشرين أول/أكتوبر 2014 http://cpwg.net/wp-content/uploads/sites/2/2015/03/Child-Protection-Rapid-Assessment--Gaza_2014.pdf
6. من أب/ أغسطس 2014 حتى نهاية عام 2015، قتل 15 شخصا وجرح 91 شخصا من الذخائر غير المنفجرة. كان 39 من الضحايا من الأطفال
7. مركز الإحصاء الفلسطيني، ملخص النتائج الأولية للأمن الاقتصادي الاجتماعي والغذائي 2013-2014، http://fscluster.org/sites/default/files/documents/sefsec_2014_summary_report.pdf
8. انظر الالتزامات التي قطعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام 2011 والتي تطورت أيضا في إطار عملياتي عندما تأسس فريق العمل المعني بالمساءلة اتجاه السكان المتضررين في حزيران / يونيو 2012 في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.
9. تم اختيار الأسئلة من تلك التي أوصت بها شبكة الاتصال مع المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث، "تقييم المعلومات واحتياجات الاتصال"، أيار / مايو 2014.
10. وفقا لحكومة إسرائيل، قد دخل أكثر من 4.5 مليون طن من مواد البناء الى غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، بما في ذلك 1.2 مليون طن من خلال آلية إعمار غزة. تحت آلية إعمار غزة، قد اشترى حوالي 80,000 مستفيد جميع المواد المخصصة لهم لإصلاح مساكنهم. فيما يتعلق بالإعمار، وحتى 7 نيسان/أبريل، حوالي 12,000 مستفيد يشاركون في "التيار السكني"، منهم 2182 مستفيد اشترى جميع مواد البناء المطلوبة و4331 اشترى بعض المواد المطلوبة. أنظر <http://grm.report/#/>
11. على الرغم من أن إزالة الحصمة من قائمة السلع التي حددتها السلطات الإسرائيلية كسلع "ذات استخدام مزدوج" (مدنية وعسكرية) في عام 2015 كان أمرا إيجابيا، كان لتقليص سُمك الخشب المسموح به في آب / أغسطس عام 2015، آثار سلبية بالغة على المشاريع، بما في ذلك حلول المساكن المؤقتة للمهجرين داخليا.
12. بيان صادر عن منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، حول تعليق استيراد الاسمنت للقطاع الخاص إلى قطاع غزة، <http://www.unsco.org/Documents/Statements/SC/2016/Statement/20by/20UN/20Special/20Coordinator/20Mladenov/20-20204/20April/202016.pdf>
13. بلغت منح إعادة البناء حتى 50,000 دولارا أمريكيا لكل وحدة، وما معدله 12,000 دولارا أمريكيا في حالة الإصلاح.
14. الشركاء ضمو خط الوزارات ذات الصلة، وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأشغال العامة والإسكان، والبلديات، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ونظام المجموعات، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وكذلك المنظمات القائمة على أساس المجتمع والمهجرين داخليا بأنفسهم.



OCHA

United Nations Office
for the Coordination of
Humanitarian Affairs
occupied Palestinian territory

P. O. Box 38712
East Jerusalem 9138602
www.ochaopt.org

Tel. +972 (0)2 582 9962
Fax +972 (0)2 582 5841
ochaopt@un.org